المنحى التفاوضي الجديد الخاص بنزع الأسلحة التقليدية وآثره على مستقبل المفاوضات الدولية متعددة الأطراف

م. احمد عبيس نعمة الفتلاوي
جامعة الكوفة – كلية القانون

المقدمة

تعرض عدد غير قليل من الباحثين و الاكاديمين إلى المسار الجديد الذي برز عن المفاوضات التي جرت على مسودة اتفاقيتي حظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية ، على اعتبار أن المفاوضات تلك أدت إلى نشوء هذا مسار جديد قد غيَّر جزءاً مهماً و كبيراً في أسلوب المفاوضات المتعددة الأطراف التي عُرفَت بها المفاوضات الدولية.

ولأهمية هذا الموضوع سيتم التطرق خلال هذا البحث إلى عدة مواضيع مهمة ستبرز حقيقة التغيير الذي شهده أسلوب المفاوضات التقليدية , فضلا عن بيان أثرها على نمط المفاوضات المستقبلية ، حيث سيتم البحث فيما يمكن الاصطلاح عليه في أكثر الدراسات والأبحاث ب New Diplomacy»" ١ أي الدبلوماسية الجديدة» التي جاءت بقواعد تفاوضية فُرضت من قبل أطرافٍ لم يكن لها أي وزن في المعادلة الدولية, ونقصد هنا بدور الدول متوسطة القوى و المنظمات الدولية غير الحكومية , حيث سارت الأخيرة على عكس ما كانت ترغب به بعض الدول في السابق , ونقصد هنا الهيمنة الأمريكية المسيطرة على السياسة الأوربية الغربية والهيمنة السوفيتية السابقة على دول أوربا الشرقية.

وفي جانب آخر سنبحث في الأبعاد الجديدة التي قامت عليها المفاوضات عند مساري أوتاوا وأوسلو التفاوضيين٢ اللذين انتهى بهما المطاف إلى إبرام اتفاقيتين ما زال العالم مندهش لهما ، لا سيما وبشكل رئيسي البُعد الإنساني الذي اصطبغت به تلك المفاوضات ومدى تأثيره في نشوء المنحى العالمي الجديد الذي يقضي بالحظر على الأسلحة كأولوية بدلا من تقييدها . إذ سيتم التطرق في المبحث الأول , عن الأسباب التي أدت إلى اعتماد مبدأ الأمن الإنساني كأولوية بدلا من مبدأ الأمن العسكري, في مفوضات أوتاوا و أوسلو , مع بيان البُعد الإنساني الذي يقوم عليه هذا المبدأ , ومدى اثر إتباع هذا المنحى على مستقبل المفاوضات المتعددة الأطراف سواء على ألأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل.

بينما سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى الدبلوماسية الجديدة التي اتبعتها الدول في السماح إلى عقد شراكة مع منظمات دولية غير حكومية لحظر أسلحة تقليدية معينة كالألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية , حيث سيتم البحث في دور ما يصطلح عليه حديثا بالدول المتوسطة القوى في قيادة مفاوضات دولية متعددة الأطراف بعيدا عن مظلة الأمم المتحدة و هيمنة الدول العظمى فيها بالتحديد , مع التطرق إلى اثر هذا الدور على مستقبل المفاوضات الدولية التي يمكن إن يشهدها العالم على أسلحة أخرى .

إن البحث في هذا الموضوع له أهمية كبيرة , فهو لبحث عناصر التغير الذي حصل على أسلوب المفاوضات الدولية , لا سيما وان المكتبات العراقية و العربية نادرا ما تعرضت إلى مواضيع تخصصية كالتي تعرض إليها هذا البحث , الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان إن يتم الاستناد إلى مراجع عربية و ذلك لعدم وجودها مما اضطرنا إلى البحث والاستناد إلى مصادر لباحثين وأكاديميين أجانب

بشكل رئيس.

المبحث الأول:- ترجيح مبدأ الأمن الإنساني كأولوية بدلاً من مبدأ الأمن العسكري

منذ أن نجحت الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية في مساعيها التي توجت بإبرام اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ واتفاقية دبلن لعام ٢٠٠٨ ، والبحث والاستقراء لم يتوقف في تلك الانجازات العظيمة ، فيوماً بعد يوم نجد الكثير من المميزات التي تدفعنا إلى البحث فيها والتوقف عند مفرداتها ، ومن بين أهم تلك المفردات التي جاء بها المسار التفاوضي الخاص بالاتفاقيتين ، مبدأ الأمن الإنساني وتغليبه على مبدأ الأمن العسكري الذي تصدر الأولوية طيلة عقود من الزمن أثناء أية مفاوضات تتعلق بالحد من الأسلحة أو نزعها .

المطلب الأول:- البُعد الإنساني ونمط المفاوضات الجديدة ذات الصلة بنزع الأسلحة التقليدية.

قبل البحث في هذا المبدأ لا بد من بيان ماهية هذا المبدأ والأساس الذي قام عليه ، فضلا عن البحث في الدوافع الكامنة وراء الإلحاح على تضمينه في مفاوضات الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية دون غيرها من الأسلحة ، ثم هل يعد هذان السلاحان مصدر التهديد الوحيد للأمن الإنساني ، ولماذا تم التركيز على حظرهما أكثر من التركيز على تقيد استعمالهما ؟ .

أن مصطلح الأمن الإنساني لم يعرف إلا في وقت متأخر بالمقارنة مع الأمن العسكري ، إذ ظهر لأول مرة خلال التقرير السنوي الذي أعده و نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٤ ، ضمن تقرير التنمية البشرية السنوي ، ومنذ ذلك الحين تباينت الأبحاث والدراسات الأكاديمية لمعرفة المغزى القانوني من وراء استحداث هذا المصطلح وما هو الفرق بينه وبين مبدأ الأمن العسكري ٤. وقبل إن نُعرف مصطلح الأمن الإنساني لا بد من بيان معنى الأمن العسكري، الذي تضمنه ذات التقرير انف الذكر، إذ يقصد بالأمن العسكري ثلاثة أوجه هي:-

تأمين الحماية الكافية لأقاليم الدول وصد أي هجوم خارجي.

حماية المصالح القومية للدول من خلال اتخاذ إجراءات على صعيد السياسة الخارجية .

تأمين الحماية العالمية ضد تهديد استعمال الأسلحة النووية٥.

بينما تم تعريف مصطلح الأمن الإنساني على أساس انه وصف وتعبير جديد للأمن يركز على امن الإنسان بشخصه قبل امن الدولة ، وقد عرفه" « Ronald Paris بأنه مبدأ «يتركز على جانبين اثنين وهما ، أولا تامين الحماية المطلوبة للحيلولة دون تفكك الروابط بين الإنسان ومحيط عائلته وعمله والمجتمع الذي يعيش فيه»٦. إن الاطلاع على التقرير الذي تم إعداده من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP» يبين أن العناصر التي تمثل بعينها تهديداً واضحاً للأمن الإنساني هي:-

١-الأمن الاقتصادي

٢-الأمن الغذائي.

٣-الأمن الصحي.

٤-الأمن البيئي.

٥-الأمن الشخصي.

٦-الأمن الاجتماعي.

الأمن السياسي٧.

وقد يثار التساؤل حول أوجه العلاقة بين ما ذكر من أوجه التهديد بين الأمن الإنساني من جهة وبين حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية من جهة أخرى ؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تكمُن في إن دراسة الآثار التي تخلفها هذه الأسلحة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل ما تم ذكره من عناصر الأمن الإنساني يتبين إن لها آثار اقتصادية تتمثل في وجود أعداد كبيرة من الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة التي تعوق والى حد كبير التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان التي تأثرت بسببها٨ ، وهو أمر مرتبط بباقي اوجة الأمن الإنساني ، إذ لا يمكن الحديث عن وجود امن بيئي ، فيما تتعرض أراضي زراعية خصبة في بلدان عانت من وجود كميات هائلة من الألغام وذخائر عنقودية تم استعمال البعض منها منذ أكثر من عقدين ، ولا يمكن استغلالها ، ولا يمكن الحديث أيضا عن وجود امن شخصي وصحي بعدما تأكد بان استعمال هاذين السلاحين لا يمكن السيطرة عليهما أو تامين حماية كافية للمدنيين القاطنين قرب (أهداف عسكرية) فضلا عن الهجرة ، التي تسببها هذه الأسلحة والتي تحمل معها آثارا نفسية واجتماعية واقتصادية مدمرة٩. وبهذا تبدو العلاقة واضحة بين هذين السلاحين والآثار المدمرة التي تلحقها بالأمن الإنساني، وقد يتساءل البعض لماذا تم التركيز على حظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية بينما هنالك أسلحة تتسبب بنفس التهديد إذا لم يكن أكثر منها بالأمن الإنساني ؟.

إن الجواب على ذلك يتمثل ببساطة في إن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية التي شهدت استعمال هاذين السلاحين بشكل مفرط أكثر بالمقارنة مع باقي أنواع

الأسلحة, مما أدى إن تكون صاحبة الصدارة بالنقاش عند المحافل الدولية التي تطرقت إلى آثار الأسلحة و علاقاتها بالأمن الإنساني١٠ , لقد تساءلت الباحثة Elizabeth allen bavphine عن سر هذه الحملة المنظمة على الألغام الأرضية بالذات ؟ أن السر يكمُن في إن الأسلحة الأخرى التي قد تتسبب بمعاناة أكثر وتمثل تهديداً حقيقياً للأمن الإنساني كالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية , لم تستعمل بنفس الحجم الذي شهدته النزاعات المسلحة بالنسبة للألغام الأرضية والذخائر العنقودية. وبمعنى آخر لقد كانت الحملة الدولية المناهضة للألغام الأرضية نابعة من ردود فعل المنظمات غير الحكومية التي ساندتها بعض الدول المتوسطة القوى ١١. وهو ما أكده الباحث في شؤون الأسلحة التقليدية Andrew lathman بالقول بأن" طريقة استعمال الأسلحة والآثار الناجمة هي السبب في إثارة الرأي العام ضدها "١٢ .

لقد انتهزت الدول المتوسطة القوى (middle states power)١٣ تساندها المنظمات غير الحكومية ,الفرصة في التصدي لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية لسببين رئيسيين , الأول الآثار المروعة التي خلفتها هذه الأسلحة , أما الثاني فهو تقلص نفوذ الدول العظمى في التأثير على مجريات السياسة الدولية ألراهنه وخيرُ دليل على ذلك , هو تأخر الدول الأوربية في مفاوضات حول اتفاقية توازن القوى في أوربا وتخفيضها لمدة خمسة عشر سنة (١٩٧٣- ١٩٨٩) وذلك بسبب تأثر تلك المفاوضات بأجواء الحرب الباردة التي كانت سائدة آنذاك بينما لم يكن كذالك الحال بالنسبة لمفوضات أوتاوا و أوسلو١٤. ومما يلاحظ عليه أيضا في هذا الجانب هو التحول الكبير في الأسلوب الذي انتهجته الدول والمنظمات غير الحكومية المؤيدة لحظر هذين السلاحين , وهو التحول نحو الحد من الأسلحة والعمل على نزعها بدلا من تقييد استعمالها , لقد تغيرت الحملة التي قادتها المنظمات الدولية غير الحكومية المناهضة للألغام الأرضية من التركيز على مبدأ الأمن العسكري إلى مبدأ الأمن الإنساني منذ اللحظة التي استشعرت بها تلك المنظمات فشل البروتوكول الثاني بصيغته المعدلة لعام ١٩٩٦ في الحد من آثار هذا السلاح غير الإنسانية١٥ .

لقد تغيرت ردود الفعل باتجاه الألغام الأرضية باعتبارها لا تمثل قضية تخص موضوعاً أُدرج على جدول أعمال نزع السلاح الدولي فحسب , بل اعتقد الكثير ممن شاركوا في الحملة ضد هذا السلاح باعتباره يمثل عقبة أمام التنمية البشرية وإعاقة حقيقة أمام الحياة المستقرة و الآمنة , فضلا عن كونه يمثل مصدراً كبيراً للكثير من المعاناة الإنسانية١٦ . وقد يسأل البعض هل إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية يمثلان مصدر التهديد الوحيد والرئيس للأمن الإنساني ؟ ثم ما هو المغزى القانوني الذي يمكن لمسه من خلال التركيز على هذا المبدأ دون غيره في حظر هاذين السلاحين ؟.

أن مراجعة جداول أعمال المنظمات الدولية غير الحكومية سيتبين بان هنالك عدد كبير من الأسلحة التي تم وصفها بالخطيرة والمهددة للأمن الإنساني , إلا إن السبب هو إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية تم التركيز عليهما أكثر و تم ربطها بالأمن الإنساني كمصدر للتهديد ذلك لان الألغام الأرضية والذخائر العنقودية لا يمكن القول بشرعية استعمالهما , فطبقاً لبحوث ودراسات معمقة تطرقت أليهما بحيث أشارت إلى أنهما ينتهكان مبادئ القانون الدولي الإنساني بشكل واضح وسافر, لاسيما مبدأ عدم التمييز بين المقاتلين و المدنين ومبدأ الإصابات المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر , بينما لم تكن باقي أنواع الأسلحة بشكل عام والتقليدية منها بشكل خاص تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني بنفس الطريقة أو الأسلوب , ومع ذلك تم التركيز عليها أيضا ً, ومن أهم تلك الأسلحة ما يصطلح عليها بالأسلحة الصغيرة (small arms) ١٧. وبشكل عام لم يجر تمييز على مضمون العلاقة التي تربط بين الأسلحة الصغيرة والأمن الإنساني ,عن الرابطة التي تحكم الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأمن الإنساني , فطبقاً لدراسات تم إعدادها لهذا الغرض يتبين بأنه تم التركيز على الأمن الإنساني , على اعتباره انتقال مثير للدهشة والجدل ,فبدلا ً من التركيز على الجوانب العسكرية والتسليحية أثناء مفاوضات نزع السلاح ,تم التركيز أولا على الجوانب الإنسانية ألبحته, على أساس إن الإنسان وأمنه يمثلان جوهر المفاوضات والغايات النهائية التي يجب التوصل إليها بدلا ً من إن يتم التركيز على الإطار ألمصلحي للدول وحسب١٨. أما فيما يخص المغزى القانوني المترتب في التركيز على مبدأ الأمن الإنساني , فيجب أولا قبل بيانه الإجابة على سؤال متفرع آخر وهو ما لفرق بين الأمن الإنساني والأمن الدولي لا سيما المذكور في ميثاق الأمم المتحدة ؟ . فطبقاً للقانون الدولي العام يشير معنى "الأمن " إلى الإجراءات الكفيلة بحماية امن الدولة أولاً وامن الدول المكونة للمجتمع لإنساني ثانيا , وهو ما أشارت أليه المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة بالنص١٩ .

وبالتالي فان أمن الدول يتمثل بالأساس بالدفاع عن أية تهديدات خارجية قد تمس وحدة أقاليمها وسيادتها ، وهو مفهوم يعد تفرعاً لمصطلح أخر وهو الأمن الإنساني الذي يُركز على حماية الإنسان ذاته من أية مخاطر قد تهدد وجودة أو حياته أو مستقبله وبالتالي فأن لا فرق بينهما . أن تحرر بعض الدول لا سيما المعتدلة منها بالذات من هيمنة الدول العظمى دفعها صوب إتباع مفهوم جديد أثناء المفاوضات , وهو الأمن الإنساني والذي اظهر للعيان نوعاً جديداً من التهديدات يتمثل بتحليل مصادره الجديدة المتمثلة بدراسة آثار الأسلحة التقليدية ولكن من منظور مختلف لا يرتكز على أساس توازن الرعب بين المتفاوضين, وإنما على إنهاء وجود أسلحة تهدد وجود البشر ومستقبلهم . وبالتالي فان مفهوم الأمن الإنساني يختلف عن المفاهيم التقليدية للأمن في ناحيتين اثنتين وهما ، التركيز أولا على امن الشعوب ومجتمعاتهم (الأمن الوطني ، الأمن والسلم الدوليين) من خلال إجراءات لا تهدف إلى كبح ذلك التهديد فحسب , وإنما القضاء عليه مطلقاً ، وهذا ما لمسناه عند مفاوضات أوتاوا ومفاوضات أوسلو , حيث ركزتا على جانب حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية كمنهج جديد نحو القضاء على آثار هاذين السلاحين بدلاً من فرض قيود على استعمالهما وذلك بأتباع نهج الحظر الشامل . ومن ناحية أخرى، وَسَّع مصطلح الأمن الإنساني نطاق المفهوم الذي كان يعرف به سابقاً بصيغته والقائم على تحديد نطاق التهديد العسكري (كالهجمات العسكرية) إلى نطاق جديد من التهديدات المتمثلة بسلامة الأفراد و أمنهم٢٠. ومن اجل فهم هذا المبدأ أكثر لا سيما علاقته مع مفاوضات نزع الأسلحة التقليدية من جهة ونشوء المنحى العالمي الجديد القائم على منهج الحظر أكثر من منهج التقييد في الاستعمال من جهة أخرى ، سيتم البحث في الفرعين الآتيين .

الفرع الأول:- البُعد الإنساني ونمط المفاوضات الجديدة ذات الصلة بنزع الأسلحة التقليدية.

هنالك جملة من التساؤلات لا بد من الإجابة عليها عند التعرض بالبحث إلى البُعد الإنساني الذي أشار أليه عدد ليس بقليل من الباحثين عند تعرضهم في مساري أوتاوا واسلوا التفاوضيين وهي : هل كانت الاتفاقيات الدولية التي نظمت نزع الأسلحة أو الحد منها عموماً وتلك التي نظمت استعمال الأسلحة التقليدية خصوصاً رعت الاهتمام في البُعد الإنساني خلال المفاوضات التي جرت قبل اعتمادها ؟ . وبمعنى مقارب ، هل أصبحت اتفاقية أوتاوا واتفاقية دبلن سابقتان غير معهودتان في إطار نزع الأسلحة أو الحد منها ؟ . وهل كانت المنظمات غير الحكومية وحدها التي أشارت بالاهتمام إلى البُعد الإنساني في تلك المفاوضات ؟ . لقد بين الدكتور توماس ستوك Thomas stock الخبير في معهد استكهولم للسلام الأسباب والأبعاد التي أدت إلى إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣ والتي من جملتها:

انتهاء حقبة الحرب الباردة حيث زادت مساحة الثقة بين الدول العظمى بالتحديد.

٢-تغير السياسات التفاوضية للولايات المتحدة الأمريكية حيال حظر الأسلحة الكيميائية.

٣-انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

٤-حرب الخليج عام ١٩٩١ والتي أكدت إمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية.

٥-وضوح الإرادة السياسية لدى معظم الدول الكبرى لحظر الأسلحة الكيميائية بصورة شاملة٢١.

ولم يذكر الباحث انف الذكر أي علاقة بين حظر هذا السلاح المروع والخطير وبين البُعد الإنساني الذي كان من المفترض التركيز عليه أثناء المفاوضات ، وقد علل الدكتور توماس سبب اتفاق الإرادات السياسية على حظر هذا السلاح بالقول " إن التوازن بين حقوق والتزامات الدول الأطراف في الاتفاقية وبين المنافع والتكاليف ، كان السبب الرئيس في الاعتقاد بأن إبرام هذه الاتفاقية يعد انجازا عظيماً في جدول أعمال نزع السلاح والحد منه على المستوى الدولي "٢٢ . وبمعنى آخر كانت الدول تركز على الجانب المصلحي فقط دون الالتفات لأية أبعاد إنسانية قد تجنى من حظر الأسلحة الكيميائية بصورة شاملة. ومن الأدلة التي يمكن الاستناد عليها في عدم التركيز خلال مفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية على البُعد الإنساني , هي المدة الطويلة التي انتهت عندها المفاوضات" ١٩٨٤ - ١٩٩٣" ، أي عشر سنوات من المفاوضات لإبرام هذه الاتفاقية وهي فترة مفاوضات أطول من تلك التي جرت قبل إبرام اتفاقيتا أوتاوا ودبلن ، والسبب واضح ، وهو أن الأخيرة اعتمدت في حملتها على البُعد الإنساني ، بينما اتفاقية الأسلحة الكيميائية اعتمدت على جانب توازن

القوى وتوازن الرعب٢٣. وذات الأمر يمكن إن يقاس على مفاوضات الأسلحة التقليدية حيث لم ترع المفاوضات التي جرت على اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ الاهتمام المطلوب بالبُعد الإنساني في تقييد استعمال الأسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر, الأمر الذي جعل منها أشبه بوثيقة دولية ذات بُعد أخلاقي منها إلى التزام دولي, وبالذات فيما يخص أحكام الامتثال و التحقق من الامتثال حيث كانت ضعيفة إذا لم نقل أن ليس لها أي وجود يذكر٢٤.

أن مقارنة بسيطة بين نمط المفاوضات التقليدية التي جرت قبل إبرام اتفاقية أوتاوا ، المتكرر عند مسار أوسلو التفاوضي عام ٢٠٠٧ يبين وبلا أدنى شك بان نمطاً تفاوضياً جديدا ظهر على الساحة الدولية قد يُشكل منعطفاً جديداً لكل الاتفاقيات المستقبلية التي تبحث في نزع السلاح أو الحد منه . و مما يجدر ذكره مَثلَ " البُعد الإنساني " حيزاً مهما في الحملات التي بدأت بها المنظمات الدولية غير حكومية لمناهضة استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتي بدت وكأنها تهدف إلى إرسال مضمون واضح وهو عدم قبول استمرار استعمال سلاح لا يميز بين مقاتل وأخر مدني.

أن الحملة التي بدأتها تلك المنظمات في منتصف التسعينات من القرن الماضي والتي تركزت على الجانب الأخلاقي و الإنساني للأطراف المتحاربة شكلت انعطافة قوية على مستوى المفاوضات الدولية لا سيما لدى المتخصصين في الشؤون العسكرية والخطط الأمنية إذ أقدمت العديد من الدول طوعيا بالتخلي عن استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الوقت الذي لم تكن تلك الدول متأكدة من قيام دول أخرى بنفس المبادرة , مما يوحي ولأول وهلة إن الدول تخلت عن أسلحتها التقليدية لا بسبب وجود مبادرات مماثلة ومتبادلة وإنما على أساس تيقن قيام خرق وانتهاك للمبادئ الدولية ألإنسانية٢٥ . كما قامت دول أخرى وبداعي تجنب الإحراج ، بتغيير تركيزها من القضايا العسكرية و التكنولوجيا البحتة إلى القضايا الإنسانية٢٦ ، وقد حصل هذا بعد قيام عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية وبالذات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحملات دولية لمناهضة استعمال الألغام الأرضية ، وإطلاق مبادرة the shame " " أي (العار) للدول الرافضة حظر استعمال هذا السلاح٢٧ . إن تلك الحملات أتت بثمارها سريعاً من خلال التغيير التدريجي لمواقف الدول إزاء حظر الألغام الأرضية إذ اعتبرت عدة دول أن مفاوضات الألغام الأرضية المضادة للأفراد ،هي بمثابة نمط وأسلوب ذي بعد أنساني أكثر من أن تكون قضية لنزع سلاح تقليدي أو قضية تخص السياسات الأمنية للدول ، وهو ما نلمسه جيداً في ديباجة اتفاقية أوتاوا لعام١٩٩٧ ٢٨ .

لقد كان البُعد الإنساني ذي اثر ليس فقط على مجمل العملية التفاوضية واتجاهها فحسب ، بل على لعب دور كبير حتى بعد إبرام اتفاقية أوتاوا إذ أعادت الاتفاقية التذكير ضرورة تنفيذ أحكام الاتفاقية بالاستناد إلى هذا البعد ، وهو ما نجده فعلاً في نجاح تنفيذ هذه الاتفاقية ، كونها تقوم على البعد الإنساني الحيادي والشمولي للقضية التي بحثتها الاتفاقية برمتها ، وهي إزالة الألغام الأرضية من الوجود ، ومما يلفت الانتباه أليه , ودفعاً للحرج قامت بعض الدول غير الأطراف في الاتفاقية بتقديم مساعدات لدول أطراف في الاتفاقية بغيت تنفيذ التزاماتها اتجاه الاتفاقية ككشف الألغام وإزالتها وتدمير المخزونات٢٩. وهو أمر غير مسبوق في غيرها من الاتفاقيات كونها محكومة بسياسات معقدة وتوازنات تكون الغلبة فيها للمصالح الذاتية للدول. ومن النتائج الأخرى التي يمكن لمسها في البعد الإنساني عند مساري أوتاوا و أسلو التفاوضيين هو تفتيت الانقسام الدولي بين ما يمكن اصطلاحه بدول الشمال ودول الجنوب ، إذ لم يكن البعد الإنساني ذا اثر فقط على إبرام اتفاقية أوتاوا وحسب ، بل فتحت صفحة جديدة بين المتخاصمين والأعداء السابقين ، للعمل مجدداً في القضايا الإنسانية المشتركة٣٠ .

الفرع الثاني: النمط الجديد في المفاوضات المتعددة الأطراف.

سبق وان ذكرنا بان الحملة الدولية المناهضة للألغام الأرضية التي بدأت في مطلع التسعينات من القرن الماضي كانت السبب في تصدر هذا السلاح كمشكلة عالمية حيث تم التركيز عليه آنذاك أكثر من سواه ، مما أدى إلى نجاح العملية التفاوضية التي توجت بإبرام اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ , إلا إن ثمة سبب آخر ،وهو نمط المفاوضات الجديدة الذي لم تعترض عليه ألهيأت الدولية التي كانت هي المرشحة رسمياً لبحث مشكلة الألغام الأرضية ، ونقصد بها هنا الأمم المتحدة عموماً ، ومؤتمر نزع السلاح{ conference on disarmament } المقرب منها٣١ , فعلى سبيل المثال قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تساندها مئات من المنظمات الدولية غير الحكومية المنضوية تحت مظلة الحملة الدولية المناهضة للألغام الأرضية (ICBL) بلعب دور مهم في نقل المفاوضات من مكانها التقليدي المتمثل بالهيئات الدولية التي تم ذكرها سابقا إلى محفل جديد قامت بتأييده عدد من الدول

وهي ، كندا والنرويج وجنوب أفريقيا والمكسيك وبلجيكا والنمسا وسويسرا . فعلى الرغم من إن موضوع الألغام الأرضية لا يرقى إلى مرتبة المواضيع الدولية المهمة ، إلا أن المنظمات غير الحكومية والدول المؤيدة لها ، ساهمت في جعل موضوع إنهاء وجود هذا السلاح موضوعاً ذا أولوية لم يسبق لها نظير ٣٢. وفيما يتعلق بالحملة الدولية المناهضة لاستعمال الذخائر العنقودية (CMC) فقد استفادة من خبرات المنظمات التي سبقتها في حملة مناهضة الألغام الأرضية ، مما ساعد على إبرام اتفاقية دبلن في وقت قياسي ، لتسجل بذلك وجوداً قوياً يؤسس لقيام نمط جديد من المفاوضات التي يمكن إتباعه مستقبلاً على أنواع أخرى من الأسلحة التقليدية .

المطلب الثاني:- نشوء المنحى القائم على حظر الأسلحة بدلاً من تقييد استعمالها.

أن مراجعة المسارات التفاوضية سواء تلك التي أدت إلى إبرام اتفاقيات لنزع الأسلحة أو الحد منها ، أو تلك التي لم تتوصل إلى إبرام اتفاق دولي بعد ، يتبين لنا بأن مصالح الدول المتفاوضة وأهدافها تتغير تبعاً لتغير للظروف ، فعلى سبيل المثال ، كانت المفاوضات المتعددة الأطراف تعاني من أزمة ثقة متبادلة أبان الحرب الباردة حيث سيطر على المفاوضات نوع من التوتر والشك المتبادل أدى إلى عدم التوصل إلى اتفاقيات تضمن إلى حد ما مصالح الأطراف المشتركة في المفاوضات , إلا أن ثمة تغير طرأ على الأعراف والتقاليد المتبعة في عالم المفاوضات المتعددة الأطراف ، ولأننا ذكرنا أسباب ذلك التغير سنذكر في هذا المطلب نمط التحول من رغبة الأطراف المتفاوضة من تقييد استعمال الأسلحة التقليدية المتمثلة باتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ والبروتوكول الثاني الملحق بها بالذات إلى الرغبة القوية والمتشددة نحو الحظر الشامل ليس فقط على الاستعمال ، بل الإنتاج والاستحداث والتخزين و تدمير تلك الأسلحة التقليدية أيضا ٣٣. وهذا المنحى الجديد نلمسه من خلال اتفاق دول ليست بالقليلة على تبني إستراتيجية واضحة في مفاوضاتها سواء على حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية وذلك بالحظر الشامل ، ويطرح السؤال هنا : إذ ما هو السبب في اتفاق تلك الدول على هذه الإستراتيجية منها بالذات ؟ . مما لا شك فيه إن الهدف من وراء إجراء مفاوضات متعددة الأطراف هو التوصل إلى تنسيق و تفاهم مشترك بين الدول المتفاوضة بغية الاتفاق الأولي على قواعد تؤمن مصالح الأطراف المشتركة في المفاوضات ، وقد تكون تلك الأهداف نحو تقييد أو حظر استعمال سلاح ما . وهو الأمر الذي يثير الاستغراب لأول وهلة وهو الاتفاق على الحظر الشامل ، فهل كانت مثلاً ، كندا أو النرويج تعاني من آثار الألغام الأرضية أو الذخائر العنقودية ، أن الجواب بالطبع هو النفي ، ولكن كانت تلك الدول تهدف إلى أثارت موضوع تسبب في فضائع إنسانية طالت معظم الدول و النامية منها بالذات٣٤, وهو ما يمكن الاصطلاح عليه " new multilateral " أي المفاوضات المتعددة الأطراف الجديدة, التي تركزت على البعد الإنساني, حيث لا مجال بقبول إي قيود تفرض على استعمال الأسلحة.

أن فشل اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ في معالجة آثار الأسلحة التقليدية ، وأتباع الدول نفس الإجراءات التفاوضية المعروفة في تعقيداتها , إضافة إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول الذخائر العنقودية ، كلها أسباب أدت إلى ظهور المنحى الدولي الجديد القائم على أن بعض أنواع الأسلحة التقليدية كالألغام الأرضية والذخائر العنقودية لا يمكن إن تنظم بالتقيد طبقاً للقانون الدولي الإنساني وبالتالي فان حظرها هو الحل الأمثل. كما إن الحركة المتغيرة التي شهدتها المفاوضات المتعددة الأطراف تشير إلى بروز نمط جديد اتبعته بعض الدول ، خروجاً عن هيئة الأمم المتحدة ، التي وصفت بأنها المتخصصة لبحث قضايا السلم و الأمن الدوليين٣٥ ,وقد يطرح التساؤل التالي , إذن ما هو الدافع الذي جعل الدول لتخرج عن إجراءات تفاوضية سبق وان عرفت بأنها تقاليد متبعة لمعالجة قضايا نزع أسلحة ؟. أن المنحى الواقعي الذي اتبعته بعض الدول التي توصف بالقوى المتوسطة ، ركز على إبراز المفاوضات المتعددة الأطراف على أنها نوع من التعاون وأليه من التواصل بين مختلف الدول ، بينما تكمن الحقيقة في أن هذا المنحى يقوم على مصالح ذاتية دفعت تلك الدول للتصدي لقضايا لم يكن بالإمكان من قبل السماح بخوضها بوجود هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق, وبالتالي ,فأن هذا خوض هذه المواضيع يعني إن تلك الدول المتوسطة القوى ستتبوأ مكانه دولية مرموقة ، تجعل منها بمصاف الدول العظمى عند أية مفاوضات لنزع أسلحة تقليدية أخرى , وقد يكون السبب غير المباشر ، هو تجنب أي آثار غير مباشرة فيما لو تم استمرار استعمال تلك الأسلحة على أمنها القومي ٣٦.

المبحث الثاني:- الدبلوماسية الجديدة وأثرها على المفاوضات متعددة الأطراف.

أن أول مرة استعملت فيها عبارة " الدبلوماسية الجديدة

" كانت بعد النتائج غير المرضية التي أعقبت المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ ، والتي عقدت في جنيف في حزيران عام ١٩٩٦ ، وهو مصطلح يشير إلى العلاقة غير المسبوقة التي ربطت بين دول تشاطر الرأي القائل بوجوب حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد بصورة نهائية وبين عدد من المنظمات غير الحكومية المناهضة لاستعمال هذا السلاح, وذلك في مفاوضات تم الإعداد لها مسبقا حيث اشترك فيها الطرفان و لأول مرة على قدم المساواة٣٧ . ومن اجل فهم مضمون هذه الدبلوماسية الجديدة سيتم البحث في مطلبين الأول يبحث في دور الدول المتوسطة القوى في قيادة المفوضات وعن الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الدبلوماسية ومضمونها ، وكيف عالجت موضوع حظر كل من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية ، بعيداً عن هيمنة الدول العظمى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، والأسباب التي دفعت الدول للتحالف مع منظمات دولية غير حكومية في مناهضة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية , بينما سيتم البحث في المطلب الثاني في حقيقة الشراكة التي ربطت بين الدول والمنظمات غير الحكومية ، وهل يمثل هذا الأمر الأساس الذي يمكن أن نراه في اتفاقيات أخرى للحد من الأسلحة أو نزعها .

المطلب الأول:- دور الدول المتوسطة القوى في قيادة المفاوضات متعددة الأطراف.

قبل البحث في دور الدول متوسطة القوة في المفاوضات التي جرت سواء على حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية ، لا بد من معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور الدبلوماسية الجديدة في الفترة التي أعقبت فشل البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ منها بالذات٣٨ .

إن الأسباب التي أدت إلى ظهور الدبلوماسية الجديدة المتبعة في المفاوضات متعددة الأطراف تختلف جزئياً حسب مضمون كل اتفاقية تم التفاوض بشأنها ، إلا انه وعلى العموم يمكن القول بان من أهم أسباب نشؤها هو أن الدبلوماسية الجديدة التي اتبعتها الدول متوسطة القوى كانت كردة فعل طبيعية للتعقيدات التي كانت تعرف بها المفاوضات قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانحسار نظرية الرعب التي كانت الحرب الباردة تهدد بها ، بالإضافة إلى البعد الإنساني الذي اتسمت به المبادرات الدولية التي أعلنت من اجل دراسة آثار الأسلحة التقليدية عموماً والألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية خصوصاً ٣٩. والألغام الأرضية المضادة للأفراد تعد المثال الأكثر تطبيقاً في مجال تطبيق الدبلوماسية الجديدة, والتي يمكن لمسها بقوة من خلال تحليل المفاوضات التي قادتها كندا مع عدد من الدول التي تشاطر نفس الرأي،٤٠ . فضلا عن الأسباب التي تم ذكرها سابقاً ، كانت الدول متوسطة القوى والصغيرة تتجنب التعقيدات التي عرفت بها أية مفاوضات تقودها ، الأمم المتحدة ولا سيما مؤتمر نزع السلاح المقرب منها٤١ ، وهو ما اعتبرته الدول متوسطة القوى تشاطرها الرأي بذلك منظمات غير حكومية ، عائقاً جدياً أمام إنهاء المشكلة الإنسانية التي تسببت بها الألغام الأرضية المضادة للأفراد ،على اعتبار أن تحقيق إجماع دولي نادراً ما يحصل عند بدء مفاوضات نزع السلاح , مما يعني أن رؤية اتفاقية لحظر الألغام الأرضية بصورة شاملة برعاية الأمم المتحدة هي شبه مستحيلة ٤٢. ويمكن القول أن الدبلوماسية الجديدة الخارجة عن أسلوب المفاوضات التقليدية, نشأ وترعرع في ظل وجود عاملين مساعدين وهما:-

الدبلوماسية البارعة التي قادها وزير خارجية كندا ليود اكسورثي lioyd axworth» " في إدارة المفاوضات ، حيث نجح الأخير في إقامة تحالفات قوية مع دول تنظر بعين الاعتبار و الاهتمام المشترك نحو حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد من جهة ، وتكوين تحالفات متميزة مع منظمات غير حكومية من جهة أخرى,و كان الناتج هو إظهار كندا باعتبارها دولة ترغب في إنهاء معاناة إنسانية.٤٣

التعاون والتحالف القوي الذي ظهرت به المنظمات غير الحكومية في مناهضة هذا السلاح٤٤.

التأييد المنقطع النظير الذي لاقته الحملة الدولية لمناهضة الألغام الأرضية المضادة للأفراد ICBL من قبل الدول متوسطة القوى. لا سيما بعد التغيرات التي حصلت على عدد من الحكومات الغربية كالحكومة الكندية التي وصفت بالليبرالية ، والتي لعبت دوراً متميزاً في هذا الإطار ، و لوصول حزب العمال في بريطانيا إلى سدة الحكم حيث حشد تأييد الشارع البريطاني لدعم الحملة الدولية المناهضة لهذا السلاح ، وهو الأمر الذي امتد إلى فرنسا لاحقا.

وبالمقابل كان الموقف السلبي من حظر هذا السلاح بصورة شاملة الذي عرفت به الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية ،مساعداً كبيراً على تخطي حاجز التردد الذي كانت تشعر به عدة دول حيال الدخول في مفاوضات

متعددة الأطراف٤٥ . أن مواقف الدول الثلاث أنفت الذكر كانت غير متوقعة ، لما كانت عليه من موقف ضعيف ومتردد ، فعلى سبيل المثال ، كانت أدارة الرئيس الأمريكي السابق كلينتون أكثر ليونة في مفاوضات أوتاوا ، وهو ما يمكن وصفه ، بالمناورة الدبلوماسية تجنباً للإحراج الذي قد تبدو عليه صورة الولايات المتحدة إزاء قضية إنسانية ملحة، وهو الأمر نفسه الذي شعرت به كل من روسيا والصين الرافضتان للاتفاقية ، إذ من المعروف انه لا يمكن الضغط على هذه الدول لمجرد عزوفها عن الانضمام إلى المفاوضات ، ومع ذلك ، تأثرت تلك الدول بالظروف المحيطة لمفاوضات أوتاوا ، حيث أعلنت تأييدها للقرار المرقم ٥١\٤٥ في ١٠ كانون الأول عام ١٩٩٦ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي دعا الدول جميعا إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد بصورة شاملة ٤٦. إن الدبلوماسية الجديدة التي انتهجتها الدول متوسطة القوى أبان مفاوضات أوتاوا أعطت أملا قوياً ودافعاً كبيراً في مفاوضات أوسلو التي نجم عنها إبرام اتفاقية دبلن لحظر الذخائر العنقودية، والسؤال الذي يطرح هنا هو هل تعد التجربة الجديدة في عالم المفاوضات أساسا ونموذجاً قابلاً للتطبيق على مفاوضات متعددة الأطراف ؟ لقد بدأت بعض الدول تشاركها بعض المنظمات غير الحكومية ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي بإثارة موضوع الأسلحة الصغيرة وآثرها على التنمية البشرية وبدأت حملة لمناهضة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ، وهي في طور النقاش لدى المحافل الدولية ، وقد نرى في المستقبل القريب عهداً جديداً أمام مفاوضات متعددة الأطراف تسمح بإبرام اتفاقية دولية لحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ٤٧ .

والسؤال الذي يطرح هنا : هو لماذا هذا التلكؤ في إبرام اتفاقية لحظر الاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة ، على الرغم من أن الحملات المناهضة لها هي موازية إذا لم نقل اسبق من حملة مناهضة الألغام الأرضية أو الذخائر العنقودية ؟, أن السبب وببساطة لا يتعلق بآلية المفاوضات المتبعة بقدر ما إن قضية الأسلحة الصغيرة لم تأخذ بعدها الإنساني المماثل لما هو عليه في الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية. أن البعض فسر هذا التلكؤ إلى ردة فعل الدول إزاء أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والذي أعاد الأنظار - مؤقتاً - مفهوم الأمن القومي بدلاً من الأمن الإنساني،٤٨ . ومع ذلك وبعد النجاح الذي حققته الدول متوسطة القوى و المنظمات غير الحكومية في مساري أوتاوا و أوسلو التفاوضيين ، فان هنالك نية دولية حقيقية تقودها نفس الدول متوسطة القوى لحشد الرأي العالمي حيال الأسلحة الصغيرة والخفيفة (small arms and light weapons) والتي ينظر أليها كمشكلة معقدة توازي مشكلة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية .

إن نجاح المفاوضات مستقبلاً يتوقف على المبادئ الأساسية التي يمكن أن تدرج في جدول أعمال أية مفاوضات متعددة الأطراف وهي تلك التي درج على إتباعها في مفاوضات أوتاوا وأوسلو والمتمثلة " لا استثناءات ، لا تحفظات " ٤٩. وكنتيجة طبيعية أعلنت إحدى عشر منظمة غير حكومية عام ١٩٩٩ مبادرة دولية لمناهضة الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومن تلك المنظمات الشبكة الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة ICBL ٥٠.و من المؤكد أن الحملة الدولية المناهضة للاستعمال الواسع للأسلحة الصغيرة والخفيفة ستكون مؤثرةً فعلاً فيما لو تم السير على نفس النهج المتبع في مفاوضات أوتاوا وأوسلو ، لا سيما إذا عرفنا أن الأسباب الحقيقية وراء نجاح تلك الشراكة قائم على قواسم مشتركة لا تخلو من وجود مصالح دولية وبُعد أنساني في نفس الوقت .

المطلب الثاني :- شراكة الدول متوسطة القوى والمنظمات الدولية غير الحكومية .

في ظل التجربة الجديدة التي شاركت فيها المنظمات غير الحكومية والدول متوسطة القوى ، يطرح أكثر من تساؤل : منها ، ما هي حقيقة الشراكة التي جمعت بينهما في مفاوضات أوتاوا ومفاوضات واسلوا ؟ وهل كانت تمثل شراكة حقيقية أم إنه وصف مبالغ فيه ؟, وإذا كانت فعلاً تمثل شراكة فلماذا لم تظهر ألا في الفترة التي أعقبت فشل اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ ؟, ثم ما هو السر في قبول الدول للمشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف مع المنظمات غير الحكومية ؟, وهل تعني هذه التجربة أن ثمة تغير في أشخاص القانون الدولي العام؟, ٥١

وبالنسبة إلى حقيقة الشراكة التي بدت واضحة للعيان ، أثناء الحملة الدولية المناهضة للألغام الأرضية ، يمكن القول أن هنالك شراكة حقيقية جمعت بين طرفين هدفهما واحد وان اختلفت الوسائل للوصول أليها ، إذ أعلنت المنظمات غير الحكومية ستراتيجتها الواضحة لمناهضة وجود الألغام الأرضية والذخائر العنقودية حيث كان الغرض الرئيسي من وراء ذلك الوصول إلى نهاية حقيقية لمأساة إنسانية استمرت لعقود طويلة من الزمن وبكلمة أخرى ، كان الدافع الإنساني المحض هو المحرك الرئيسي لذلك ، أما فيما يتعلق بغرض الدول

متوسطة القوى من المشاركة في المفاوضات جنباً إلى جنب المنظمات غير الحكومية يكمن في أن تحدث تلك الدول تغييرا ً في الآلية المتبعة في الأسلوب التقليدي للمفاوضات متعددة الأطراف , والقائم على الإجماع في الآراء عند حظر أو تقييد استعمال الأسلحة التقليدية , وبكلام مقارب , أرادت تلك الدول ولا سيما كندا والدول المؤيدة والمشاطرة لرأيها , للبروز والظهور على الساحة الدولية كلاعب أساسي بعد أن كانت - في الأغلب -دول لا ثقل حقيقي لها في نطاق العلاقات الدولية الذي كانت عليه أبان فترة الحرب الباردة , فعلى سبيل المثال أرادت كندا التي كانت توصف بأنها دولة متوسطة القوى إبان الحرب الباردة أن تظهر بدور حقيقي وفاعل في مناهضة أسلحة تقليدية لم تكن لتجرأ أن تعلن عنها قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة , لقد لعبت كندا دوراً متميزاً في تلك الفترة , إلا أنها لم تصل - بدورها - إلى الحد الذي يمكن لها إن تتدخل بقضايا تمس الأمن الدولي من دون شراكة قوية مع منظمات دولية غير حكومية , تملك من الضغط ما يكفي لتغيير سياسات الدول .

وبهذا يمكن القول إن الأطراف التي شاركت في مفاوضات أوتاوا وأوسلو , قد شاركت فعلاً في تلك المفاوضات وعلى قدم المساواة برغم الاختلاف في الغرض الحقيقي من مشاركة كل طرف . لقد كانت مفاوضات أوتاوا الانطلاقة الأولى للشراكة الحقيقية والنادرة التي جمعت بين الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية بحيث اعتبرها البعض من أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح تلك المفاوضات٥٢ . ومن الجدير بالذكر إن الحكومة الكندية هي من اقترحت إن تكون المشاركة على قدم المساواة بين الدول المؤيدة للحظر و بين المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك في مؤتمر أوتاوا الاستراتيجي لعام ١٩٩٦ , بحيث اشترك مندوبو تلك الدول و المنظمات بشكل فاعل ومتناغم على طول المناقشات التي جرت أثناء المفاوضات .

إن عدة دول رفضت هذا المنحى الجديد حيث أعلن عدد من الدبلوماسيين أثناء مفاوضات أوتاوا , اتهامهم لكندا بمحاباة المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال فسح المجال لها بالنقاش حول نصوص الاتفاقية وكأنها ممثل دولي رسمي , حتى إن البعض منهم اقترح للخروج من هذا المأزق الدبلوماسي حلاً وسطاً , يقوم على أتباع مسارين تفاوضيين اثنين , الأول لممثلي الحكومات المشاركة في المؤتمر التفاوضي أما الثاني , فيتمثل بإشراك ممثلي المنظمات غير الحكومية كمراقبين أثناء اجتماعات ممثلي تلك الحكومات٥٣ , إلا أن هذا المقترح لم يؤخذ به , حيث دعت خمسة عشر دولة مشاركة في المفاوضات قادة المنظمات غير الحكومية للمشاركة في اجتماعات الوفود الرسمية. والسؤال الذي يطرح هنا, هل أبدت الدول المشاركة قبولها لهذه الممارسة الجديدة في عالم نزع السلاح التقليدي ؟ , أن القول بالقبول المطلق هي مجافاة للحقيقة , حيث أبدى الوفد الرسمي الفرنسي انزعاجه لهذه الممارسة وحاول عرقلة سير المفاوضات من خلال تصريح له بالقول " أن فرنسا أعدت ضمناً إجراءات وطنية لحظر الألغام الأرضية , و ستلجأ إليها عند الحاجة " مما ولد ردود رافضة لهذا التصريح , وهو ما اعتبرته رئيسة تحالف مناهضة الألغام الأرضية (ICBL) تناقضاً واضحاً لتعهدات فرنسا بالحظر الشامل ٥٤.

و عن الجواب على السؤال الذي تم طرحه سابقاً والمتعلق بسر التوقيت من أتباع هذا الأسلوب يمكن القول , بان مشاركة المنظمات غير الحكومية وعلى قدم المساواة مع الدول في مفاوضات متعددة الأطراف ليس جديداً أو غير معروف سابقاً , ولكن السابقة في الأمر أن تشترك المنظمات غير الحكومية في مفاوضات تتعلق بقضايا أمنية دولية , فضلا عن مساهمتها في إعداد مسودة اتفاقية وهو ما عُدَّ وقتها أمراً غيرُ عادي ٥٥. لقد تم تقديم المسودة التي أعدها تحالف مناهضة الألغام الأرضية (ICBL) كنموذج دولي جديد في مفاوضات نزع السلاح وذلك في معظم الاجتماعات التحضيرية , وقد اقتبست المسودة التي أعدتها النمسا الكثير من مفرداتها حيث اعتمدت في نهاية المطاف٥٦. أن الدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية لا يقل عن الدور الذي لعبته الدول خلال المداخلات المتكررة التي أبدتها تلك المنظمات أثناء المفاوضات والتي تركزت على مبادئ أساسية تتمثل بتلافي الثغرات القانونية , متجاوزة ً النقاش عن أي موضوع يبحث في إمكانية تضمين الاتفاقية أحكاما تسمح بإبداء أي تحفظات أو استثناءات٥٧.

أن مقارنة حجم ودور المشاركة التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مفاوضات اتفاقيات نزع الأسلحة سواء التقليدية أو ذات الدمار الشامل لا تقارن مطلقاً بما حظيت به في المفاوضات أوتاوا ومفاوضات أوسلو وهذا ما أكده احد ممثلي التحالف المناهض للألغام الأرضية (ICBL) حيث صرح أثناء المفاوضات بأن " المجتمع المدني أصبح أكثر عالمية متجاوزاً بذلك كل الحدود " ٥٨.

إن الشراكة الجديدة ولدت الكثير من الردود السلبية كان البعض منها من دول لم ترض أن تجلس جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية وعلى قدم المساواة للتفاوض

بشان قضايا دولية مهمة كنزع الأسلحة أما البعض الآخر فقد كان من بعض المنظمات غير الحكومية التي صرحت بان هنالك حدود للشراكة مع الحكومات ولا يمكن القبول بان تكون الشراكة مفتوحة وغير محددة تلافياً لأية اتهامات بعدم الحيادية أو التسييس الذي عرفت به تقاليد الدبلوماسية أثناء المفاوضات٥٩ . و لأجل دفع أية اتهامات حول شراكة المنظمات غير الحكومية للدول فيما يخص قضايا نزع السلاح ، صرح احد مسئولي تحالف مناهضة الألغام الأرضية على هذا الموضوع قائلاً " لا تعني الشراكة أن نتفق على كل شيء مع الحكومات ، وان كان لدينا نفس الأهداف ، وعلينا مقارنة المزايا والانجازات مع تلك الأهداف ، إذ ليس كل الحملات الوطنية تعمل بالشراكة مع الحكومات ، ....ونحن لسنا بخصوم مع الحكومة، فالحكومة هي أنا، وأنا املك صوت وعليها إن تصغي لي "٦٠ .

إن الانجازات التي أدت إلى ظهور شراكة حقيقية بين الدول متوسطة القوى والصغيرة والمنظمات غير الحكومية لم يكن وحده الملفت للنظر، بل إن الملفت للنظر أيضا يمثل في الشراكة التي تم بنائها من دون الاستعانة بالدول العظمى التي وقفت موقفاً متشدداً من إبرام اتفاقيتان دوليتان هما أوتاوا و أسلو٦١ . إذ أعطت تلك الشراكة درساً جديداً يتمثل بان الولايات المتحدة الأمريكية لن تستمر كدولة قيادية في السياسة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . وللحيلولة دون تأكيد الاتهامات الموجهة ضد الدول متوسطة القوى بأنها تسعى إلى إنشاء تحالف دولي جديد معظمه من الدول الغربية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، عملت المنظمات غير الحكومية المشاركة في الحملة الدولية المناهضة للألغام الأرضية بدعوة عدد من الدول النامية لا سيما من القارات التي تضررت كثيراً بفعل هذا السلاح ، وبالخصوص جنوب أفريقيا التي أسهمت بشكل ملحوظ في توجيه سير المفاوضات نحو الحظر الشامل٦٢ . ومن الدول الأخرى التي شاركت بقوة في المفاوضات كانت المكسيك، حيث أبدت تأييدها وعدم معارضتها للجلوس جنباً إلى جنب مع المنظمات الدولية غير الحكومية ، لبحث قضايا نزع السلاح ، مما أسهم كثيراً في بروز منحى دولي جديد يقوم على مبدأ الاستناد إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني في حظر الألغام الأرضية ، لقد عملت تلك الشراكة على الخروج عن المنحى التقليدي في المفاوضات متعددة الأطراف ، وهو ما أكده احد قيادي تلك المنظمات غير الحكومية بالقول " لقد قررت كندا بلعب دور فاعل في المفاوضات يقوم على تعديل الأسلوب الدبلوماسي التقليدي الذي يشجع قيام مفاوضات ألا من خلال وجود إرادة دولية جماعية ، الأمر الذي كان يُعد في وقت مضى مستحيلا في إطار اتفاقيات الأسلحة التقليدية " ٦٣.

الخاتمة

يعلم المتخصصون في القانون الدولي العام أكثر من غيرهم بأن هذا القانون سريع التطور بالمقارنة مع باقي فروع القانون العام , فما يُعد اليوم مبدأً قد لا يكون كذلك بعد فترة من الزمن بفعل تغير المصالح الدولية , وما يُعد أيضاً اليوم بأنه ضرب من الخيال يتغير إلى حقيقة تلزم الدول بتبنيها تبعا لتغير المفاهيم الدولية , فعلى سبيل المثال , لم يكن بالإمكان الاعتقاد في ظل الفكر القانوني الدولي أن يصبح الشخص الطبيعي موضوعا دوليا كما حصل بالنسبة لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية المسؤولية الفردية للأشخاص الطبيعيين. وهذا التغيير ينطبق كذالك على موضوع بحثنا الذي ركز على المنحى التفاوضي الجديد الذي نجم عنه إبرام اتفاقيتين دوليتين هما اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ واتفاقية دبلن لعام ٢٠٠٨ واللاتي غيرتا أسلوب وهيكلية قواعد المفاوضات الدولية .

لقد تم البحث في ركيزتين اثنتين صيغت على شكل مبحثين الأول هو ترجيح مبدأ الأمن الإنساني كأولوية في المفاوضات بدلا من الأمن الإنساني , بينما كان الثاني مركزا على بحث الدبلوماسية الجديد التي تم أتباعها في الاتفاقيتين أنفتي الذكر . إذ لم يكن بالمقدور قبل بدأ التفاوض عليها أن تشترك المنظمات الدولية في توجيه الرأي العام الدولي إلى مواضيع كانت من اختصاص المنظمات الدولية والدول فحسب , بل للاشتراك في مفاوضات متعددة الأطراف جنبا إلى جنب لوضع اللمسات الأخيرة و النهائية لمسودة الاتفاقيتين , مما عد تغيراً واضحاً قد يؤثر على المفاوضات متعددة الأطراف مستقبلا.

أن صيغة توافقية جديدة ساهمت بقيامها الدول تشاطرها المنظمات غير الحكومية وبالخصوص اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحملة الدولية المناهضة للألغام الأرضية و الذخائر العنقودية ، من خلال انطلاقها نحو الحظر على أساس انه الحل الأمثل لمشكلة هاذين السلاحين, لا سيما في الفترة القصيرة التي أعقبت فشل البروتوكول الثاني بصيغته المعدلة الملحق باتفاقية

الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ . كما يمكن القول بان الشراكة الجديدة التي أفضت عن إبرام اتفاقيتي أوتاوا ودبلن ، ساهمت في بروز ثلاث حقائق مثلت نتيجة البحث وكما يلي :

الأولى: تتمثل بإمكانية تجاوز القيود والإجراءات الدبلوماسية التي كانت متبعة وبالذات شرط الإجماع الدولي في قضايا نزع السلاح الدولي ، والتي يمكن أن تتركز ليس فقط في مفاوضات نزع الأسلحة التقليدية وإنما أسلحة الدمار الشامل كذلك .

الثانية: وجود إقرار دولي واسع بدور المنظمات غير الحكومية ، إذ وان بدا واضحا من الناحية القانونية بعدم الاعتراف دولي بتمتع تلك المنظمات بالشخصية الدولية إلا أن ثمة إقرار واقعي بوجود هذه الشخصية ، ولا أدل على ذلك دورها غير التقليدي الذي برز في إبرام اتفاقيتين دوليتين ذات احترام دولي واسع.

الثالثة: إمكانية حل قضايا نزع السلاح الدولي بوقت قياسي بالمقارنة مع الاتفاقيات التي تم إبرامها أبان الحرب الباردة التي احتاجت عقوداً من الزمن في المفاوضات وأكثر من ذلك عند مرحلتي التصديق والانضمام بفعل الشراكة التي جمعت بين الدول متوسطة القوى والمنظمات الدولية غير الحكومية.

الهوامش

١ عرفت الباحثة Rosy Caveالدبلوماسية الجديدة في نزع الأسلحة, بأنها "وصف للتحالف الذي جمع بين الدول و المنظمات الدولية غير الحكومية خلال المفاوضات الدولية التي جرت على حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد", للمزيد انظر

Rosy Cave," Disarmament as humanitarian action? Comparing negotiations on anti personnel mines and explosive remnants of war ", Geneva forum, p.٥١.

٢ يطلق على مجمل المبادرات الدولية التي تمخض عنها إبرام اتفاقية حظر الألغام الأرضية عام ١٩٩٧ , بمسار أوتاوا نسبة إلى المؤتمر الذي أعلن فيه بدأ المفوضات رسميا لحظر هذا السلاح , بينما تطلق عبارة مسار أوسلو على مجمل المبادرات الدولية التي تمخض عنها إبرام اتفاقية حظر الذخائر العنقودية عام ٢٠٠٨ .

٣ تم إبرام اتفاقية حظر الألغام الأرضية عام ١٩٩٧ , المعروفة باتفاقية أوتاوا , بينما تم إبرام اتفاقية حظر الذخائر العنقودية عام ٢٠٠٨ , والمعروفة باتفاقية دبلن , وقد ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية بدور كبير في إبرامهما للمزيد انظر : www.handicap-international.org.uk/page٦١٥_php.

٤ انظر :

UNDP,"HUMAN DEVELOPMENT REPORT ١٩٩٤", UNDP, New York: oxford, Oxford University press, ١٩٩٤, p.٢٢.

٥ انظر :

UNDP,"HUMAN DEVELOPMENT REPORT ١٩٩٤", OP.CIT, P.٢٣.

٦ انظر :

Roland Paris, " Human Security: Parading shift or hot Air ", op.cit.p.٨٩.

٧ انظر :

Roland Paris, " Human Security: Parading shift or hot Air ", international security Journal, Vol.٢, No.٢, ٢٠٠١, p.٩٠.

٨ انظر على سبيل المثال آثار الألغام الأرضية في نيكاراغوا و الصومال

Kevin M. Cahill, & Abdurrahman Abby Farah," Developing Amputee programs: Lessons from

Nicaragua and Somalia", in, Kevin M. Cahill," Clearing the fields: Solutions to the Global land mines Crisis", council on foreign relations, Basic book, ١٩٩٥.

٩ للمزيد حول آثار الأسلحة التقليدية و بالخصوص الذخائر العنقودية على اللاجئين انظر

United Nations institute for disarmament research , UNIDIR, "The humanitarian impact of cluster munitions ", united nations publication ,New York & Geneva , ٢٠٠٨ , pp.١-٤.

١٠ انظر :

ICRC, "Cluster munitions: anew treaty to End Decades of Civilians suffering ", ICRC, Geneva, September ٢٠٠٨, pp.٥-٦.

١١ انظر: على سبيل المثال المبادرات التي قامت بها النمسا من اجل حظر الذخائر العنقودية سواء على المستوى الوطني أم الدولي

Human rights watch , landmine action, landmine Monitor ,International campaign to ban landmines , cluster munitions coalition , "Banning cluster munitions : Government policy and practice ", also see.٨٨-٨٥.pp , ٢٠٠٩ Mines action Canada, May , Kenki Adachi ," Why Japan signed the mine ban treaty :the political dynamics behind the decision , issue , ٤٥.Abstract published in Asian Survey , Vol ٣ , University of California , ٢٠٠٥ , p.٣٩٨.

١٢ انظر:

Elizabeth Allen Dauphinee, " Broadening the Ban: Limitation for Agency , internationality and legitimacy in the Ottawa Convention", YCISS Occasional Paper Number ٦٨, October ٢٠٠١ , p.٢, footnote ٤.

١٣ تم استخدام مصطلح mid- size states في الكثير من الأبحاث والدراسات الدولية وهو تعبير جديد يصف الدول التي تتوسط من حيث قوتها في العلاقات الدولية, فهي لم تصل إلى حد الدول العظمى Major states ولا إلى الدول الصغيرة التي هي من قبيل الدول النامية للمزيد حول هذا الموضوع انظر

Ken Rutherford, " partnering against major states: implications of the mid-size states and NGO role in Banning anti personnel land mines", legal ISA Annual conference, ٢٠٠١ paper presented in Southwest Missouri state university, February ١٧, ٢٠٠١, p.٩.

١٤ انظر :

Patrick McCarthy," Deconstructing disarmament: the challenge of making the disarmament and arms control machinery responsive to the humanitarian imperative, Geneva forum, ٢٠٠٤, p.٥٧.

١٥ انظر:

Maxweel A. Cameron," Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines", Canadian foreign policy, Also see, Gerd Oberleitner, .٨٧.p ,١٩٩٩ ١ ,No.٧. vol "Human Security and human rights", ETC for human Austria, , ٢٠٠٢ June ,٨.rights & democracy, issue NO ٤.p, footnote, ٢٢.

١٦ انظر مصدر سابق

Maxweel A. Cameron," Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement Also see, Gerd .٨٧.to ban Anti personnel mines", p Oberleitner, "Human Security and human rights", ,ETC for human rights & democracy, op.cit.footnote ٢٢, p.٤.

١٧ عرف Camille الأسلحة الصغيرة بأنها " تلك الأسلحة التي يمكن إن تدار و يمكن أن يستعملها شخص بمفرده دون الاستعانة بآخرين,

Camille pampell conaway ," Small arms , light weapons and landmines", inclusive security , also see Zeray yihdego,.sustainable peace , , p١٣ " the arms trade and international law ", hart publishing , November ٢٠٠٧ , p , oxford.٢.

١٨ في الاونه الأخيرة تم التركيز أثناء المفاوضات متعددة الأطراف على الأمن الإنساني « الفرد « أكثر من التركيز على الأمن الجماعي على اعتبار إن الإنسان بمفردة يمثل ركنا مهما من أركان الأمن الجماعي للدول انظر , مصدر سابق

Small arms ",٥١٠١ Project ploughshares Briefing demand and human security: towards a people centered approach to small arms ", op.cit .p.١

١٩ انظر: الأمم المتحدة « ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية, إدارة شؤون الأعلام بالأمم

المتحدة, الأمم المتحدة, نيويورك, ١٩٩٧.

٢٠ انظر :

Small arms ", ٥١٠١ Project ploughshares Briefing demand and human security : towards a people centered approach to small arms ", on www. ploughshares.ca\libaries\brifings

٢١ انظر :

Dr.Thaomas Stock," History of the negotiation on the CWC- short Overview", SIPRI, ١٩٩٣, P.١.

٢٢ انظر مصدر سابق,

Dr.Thaomas Stock," History of the negotiation on the CWC- short Overview", op.cit.p.١.

٢٣ انظر مصدر سابق

Dr.Thaomas Stock," History of the negotiation on the CWC- short Overview", op.cit.footnote ١٠.p.٢٠.

٢٤ للمزيد حول تقييم اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ , انظر

Robert j.Mathews, " the ١٩٨٠ convention on certain conventional weapons: a useful framework despite earlier disappointments, IRRC, December, vol ٨٣. no٨٤٤ .Pp ٩٩٦-٩٩٩.

٢٥ انظر مبادرات بلجيكا في هذا الخصوص , مصدر سابق ,

Human rights watch, landmine action, landmine Monitor, International campaign to ban landmines, cluster munitions coalition, "Banning cluster munitions: Government policy and practice, op.cit pp.٣٩-٤١.

٢٦ ذكر السفير السويسري Martin Dahinden في دراسة أعدها لصالح مركز جنيف الدولي للمساعدة الإنسانية بأن التغيير الذي شهده منتصف التسعينيات من القرن المنصرم والقائم على تحول الدول من تركيزها على الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني كان سببه دفعا للحرج الذي مارسته المنظمات الدولية غير الحكومية كالصليب الأحمر عليها , للمزيد انظر

Amb. Martin Dahinden, "Humanitarian Demeaning at a crossroads -a farewell lecture", Geneva, international humanitarian demeaning, Geneva, ١ July ٢٠٠٤, p.٥.

٢٧ قامت عدة منظمات دولية غير حكومية وبدافع الضغط على الدول غير الموقعة على اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد , بنشر قائمة بأسماء الدول التي وقعت أو صادقت على الاتفاقية , والدول التي مازالت ترفض التصديق , وقد وصفت الأخيرة بأنها دول « العار» كونها لم ترع الأبعاد الإنسانية من وراء حظر هذا السلاح , للمزيد انظر

Short, Nicola. "the role of NGOs in the Ottawa process to ban landmines'> international negotiation, ٣;٤, p٤٨٢.١٩٩٩

٢٨ غالبا ما لا تتطرق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح , خصوصاً في ديباجاتها أو أحكامها إلى البعد الإنساني , بينما انفردت اتفاقيتا حظر الألغام الأرضية لعام ١٩٩٧ , واتفاقية حظر الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨ , بذكر البعد الإنساني من إبرامهما , فعلى سبيل المثال نصت الفقرة الأولى من اتفاقية أوتاوا على « إن الدول الأطراف .... تصميما منها على إنهاء المعاناة والإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوه كل أسبوع مئات من الأشخاص معظمهم من الأبرياء والمدنيين العزل وبخاصة الأطفال , وتعيق التنمية الاقتصادية والتعمير وتمنع اللاجئين و المشردين داخليا من العودة إلى الوطن وتسبب في نتائج وخيمة بعد سنوات من زرعها .

٢٩ انظر على سبيل المثال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة الدول الأطراف في الاتفاقية بأعداد برامج لتدمير مخزوناتها من الألغام ,

Deborah Rosenblum, "Implementation of US Anti -personnel land mines policy", the DISAM Journal, summer, ١٩٩٨, p.٨٩.

٣٠ انظر مصدر سابق

Amb. Martin Dahinden, "Humanitarian Demeaning at a crossroads -a farewell lecture", Geneva, international humanitarian demeaning, opacity p..٥.

٣١ انظر مصدر سابق,

Amb. Martin Dahinden, "Humanitarian Demeaning at a crossroads -a farewell lecture, op.cit. Footnote ٧٠, p.٧.

٣٢

Diana O'Dwyer, "First landmines, now Small arms? The international campaign to ban landmines as a model for small arms advocacy", Irish studies international affaires, Vol.١٧, ٢٠٠٦, pp.٧٧-٧٨.

٣٣

Rebecca Johnson, "Changing perceptions and practice in multilateral arms control negotiation", Geneva forum, p.٥٥.

٣٤

Rebecca Johnson, "Changing perceptions and practice in multilateral arms control negotiation", op.cit, p.٦٥, footnote ,٦.

٣٥

Rebecca Johnson, "Changing perceptions and practice in multilateral arms control negotiation", Geneva forum, p.٥٧, footnote ,٧.

٣٦

Rebecca Johnson, "Changing perceptions and practice in multilateral arms control negotiation", Geneva forum, ٥٨, footnote ,٩.

٣٧

Rosy Cave," Disarmament as humanitarian action? Comparing negotiations on anti personnel mines and explosive remnants of war ", opacity. Pp ٥٣-٥٥..

٣٨ أشارت الباحثة PETROVA في أطروحة الدكتوراه التي أعدتها عام ٢٠٠٧ , بأن مصطلح الدول متوسطة القوى قائم على ثلاث عناصر , الأول المنافع التي ستجنيها هذه الدول من خلال خوضها مفاوضات خارج هيمنة الدول العظمى , أما الثاني , قدرة تلك الدول على ترجمة سياساتها إلى واقع عملي مع أمكانية تطبيق هذه السياسات على مواضيع أخرى من مواضيع القانون الدولي , أما الثالث فقائم على تضمين هذه السياسات في المواثيق الدولية ونقصد بها هنا الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح , للمزيد انظر

M.H, Petrova, "leadership copmetion and the creation of norms: a crossational study of weapons restrictions", dissertation to the faculty of the Graduate school of Cornell University in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, ٢٠٠٧.

٣٩

Carolina Bouchard, Javier Alcalde, " An Evolving coalition: the role of the EU and NGOs at the UN Review conference on Small Arms and light weapons , Montreal , Canada, ١٧-١٩ may ,٢٠٠٧ , p.١٤.

٤٠ انظر :

Zidislaw Lachowski "Conventional arms Control", SIPRI Yearbook ,١٩٩٧ Armaments, Disarmaments and International Security, Oxford University press, ١٩٩٧.Oxford ,pp.٤٩٨-٤٩٩.

٤١ مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الدولي الرسمي المعني بالمفاوضات ذات الصلة بحظر أو تقييد الأسلحة التقليدية و غير التقليدية , وتربطه علاقة قوية غير رسمية مع هيئة الأمم المتحدة ,تأسس عام ١٩٦٠, وله انجاز عظيم في الحد من أسلحة الدمار الشامل كاتفاقية حظر الانتشار النووي الموقعة عام ١٩٦٩ , ألا إن الآليات و الإجراءات المتبعة فيه حالت دون انجاز الكثير من المهام التي أوكلت إلية , بسبب الفقرة السادسة التي تنص على إن عمل المؤتمر وقراراته تتخذ بالإجماع «the conference shall conduct its work and adopt its decision by consensus

للمزيد انظر :

Jozef Goldblat," the conference on disarmament at the crossroads: to the revitalize or dissolve ", the non-profiation review, summer ,٢٠٠٠ ,pp.١٠٤-١٠٥. also see conference on disarmament, rules of procedures of the conference on disarmament ", REV\٨\CD, ١٩ December, Original English, Para VI. "

٤٢

Jozef Goldblat, " the conference on disarmament at the crossroads: to the revitalize or dissolve ", the non-profiation review, op.cit. ١٠٦.

٤٣

Ken Rutherford, " partnering against major states: implications of the mid-size states and NGO role in Banning anti personnel land mines", op.cit.p ..١٨.

٤٤ صرح وزير خارجية كندا لويد اكسورثي معلقاً على أهمية الشراكة مع المنظمات الدولية غير

الحكومية بأنه « أصبح واضحا بأن التعامل مع المنظمات غير الحكومية لن يقتصر على كونها فقط هي جهة استشارية أو محفل للدفاع, وإنما أمكن لها ألان من اتخاذ القرار, فلها أن تقول كلمتها وعلى الحكومات إن تصغي لتلك النداءات لان ورائها أناس يحملون أماني ومطالب « , للمزيد انظر

Diana O'Dwyer, "First landmines, now Small arms? the international campaign to ban landmines as a model for small arms advocacy" ,op.cit.p٨١.

٤٥ Diana O'Dwyer, "First landmines, now Small arms? the international campaign to ban landmines as a model for small arms advocacy ,op.cit.p٨١.

٤٦ صرح ألامين العام للأمم المتحدة السابق بطرس غالي بعيد إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة , بأن « أتمنى على الدول مرة أخرى إن تعيد النظر في إزالة الألغام الأرضية دفعة واحدة , إذ يجب حظر استعمال و أنتاج هذا السلاح ولا بد إن يتبع ذلك تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد « , للمزيد انظر :

Ken Rutherford, " partnering against major states: implications of the mid-size states and NGO role in Banning anti personnel land mines", op.cit.p١١.

٤٧ منذ بداية القرن الحالي والنقاش يدور على الأصعدة الدولية لغرض تنظيم تجارة الأسلحة الخفيفة, ألا إن الدول لم تتوصل إلى ألان إلى حل يذكر, للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

International Committee of the Red Cross (ICRC), Arms Availability and the Situation of Civilians in Armed Conflicts (Geneva: ICRC, ١٩٩٩).

٤٨ انظر المصدر السابق

Rosy Cave," Disarmament as humanitarian action? Comparing negotiations on anti personnel mines and explosive remnants of war", op.cit.p٦٣.

٤٩

Ken Rutherford, " partnering against major states: implications of the mid-size states and NGO role in Banning anti personnel land mines", op.cit.p٢٥.

٥٠ Ken Rutherford, « partnering against major states: implications of the mid-size states and NGO role in Banning anti personnel land mines", op.cit. p٢٥.

٥١ C.de Rover , « To Serve and to protect , Human rights and Humanitarian law for police and security forces , ICRC, Geneva , ١٩٩٨ p..

٥٢ Maxweel A.Cameron,» Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines», op.cit.p٩١.

٥٣

David C Atwood, "Continuity and change in the roles of NGOs", Geneva forum, Geneva, ١٩٩٩ ,p٢٠-p٢٢.

٥٤

Maxweel A.Cameron," Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines", op.cit.p٩٢.

٥٥ إن الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية لا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد ساهمت في مفاوضات عديدة بإعداد مسودات لاتفاقيات وفي مختلف المواضيع , ألا إن ما يميز مفاوضات أوتاوا أنها شاركت في النقاش حول المسودة بشكل اكبر وأعمق , خلافا لما ما هو معهود في السابق , انظر

Rosy Cave," Disarmament as humanitarian action? Comparing negotiations on anti personnel mines and explosive remnants of war", op.cit.pp٦٥.

٥٦

Maxweel A.Cameron ," Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines",op.cit.p٩٢.

٥٧ إن الدور الذي لعبته المنظمات الدولية غير الحكومية في مفاوضات أوتاوا و أوسلو لم يكن بدون آذن من الدول التي شاركت في كلا المسارين التفاوضيين , إذ إن الإرادة السياسية التي سمحت لتلك المنظمات بلعب ذلك الدور هو الذي شجع الأخيرة بالإسهام وبشكل كبير في إبرام اتفاقيتين دوليتين , وبالتالي فأن السماح أو عدم السماح بلعب ذلك الدور متوقف على الإرادة السياسية للدول , للمزيد حول هذا الموضوع , انظر

John Borrie, " Rethinking Multilateral negotiations: disarmament as humanitarian action ", Geneva forum, p.١٣.

٥٨

Maxweel A.Cameron ," Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines",op.cit.p٩٣.

٥٩ Rosy Cave,» Disarmament as humanitarian action? Comparing negotiations on anti personnel mines and explosive remnants of war», op.cit. pp.٦٣.

٦٠ Maxweel A.Cameron," Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines", op.cit.Pp.٩٢-٩٣.

٦١ Maxweel A.Cameron,» Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines», op.cit.p.٩٣.

٦٢ Maxweel A.Cameron ,» Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines», op.cit.p.٩٣.

٦٣ Maxweel A.Cameron,» Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines», op.cit.p.٩٣.

المصادر باللغة العربية

الأمم المتحدة "ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية, إدارة شؤون الأعلام بالأمم المتحدة ", الأمم المتحدة, نيويورك, ١٩٩٧.

References by English language Books ,Researcher & Documents:

Camille pampell conaway," Small arms, light weapons and landmines", inclusive security, sustainable peace, p13.also see Zeray yihdego, "the arms trade and international law ", hart publishing, November 2007, oxford.

Carolina Bouchard, Javier Alcalde, " An Evolving coalition: the role of the EU and NGOs at the 2006. UN Review conference on Small Arms and light weapons, Montreal, Canada, 17-19 ,may 2007.

C.de Rover, "To serve and to protect, Human rights and Humanitarian law for police and security forces, ICRC, Geneva, 1998.

Conference on disarmament, rules of procedures of the conference on disarmament ", CD\8\REV, 19 December, Original English, Para VI.

David C Atwood, "Continuity and change in the roles of NGOs", Geneva forum, Geneva, 1999.

Deborah Rosenblum, Implementation of US Anti-personnel land mines policy, the DISAM Journal, summer, 1998.

Diana O'Dwyer, "First landmines, now Small arms? The international campaign to ban landmines as a model for small arms advocacy", Irish studies international affaires, Vol.17, 2006.

Elizabeth Allen Dauphinee, " Broadening the Ban: Limitation for Agency, internationality and legitimacy in the Ottawa Convention", YCISS Occasional Paper Number 68, October 2001.

Gerd Oberleitner, "Human Security and human rights", ETC for human rights & democracy, issue NO.8, June 2002, Austria.

Human rights watch, landmine action, landmine

the challenge of making the disarmament and arms control machinery responsive to the humanitarian imperative, Geneva forum, 2004.

Project ploughshares Briefing 01\5 ," Small arms demand and human security : towards a people centered approach to small arms ", on www. ploughshares.ca\libaries\brifings

Robert j.Mathews, " the 1980 convention on certain conventional weapons: a useful framework despite earlier disappointments, IRRC, December, vol.83 No: 844.

Short, Nicola. "The role of NGOs in the Ottawa process to ban landmines'> international negotiation, 4; 3, 1999.

Dr.Thaomas Stock," History of the negotiation on the CWC- short Overview", SIPRI, 1993.

Rebecca Johnson, "Changing perceptions and practice in multilateral arms control negotiation", Geneva forum.

M.H, Petrova, leadership copmetion and the creation of norms: a crossational study of weapons restrictions, dissertation to the faculty of the Graduate school of Cornell University in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, 2007.

United Nations institute for disarmament research, UNIDIR, "The humanitarian impact of cluster munitions ", United Nations publication, New York & Geneva, 2008.

www.handicap-international.org.uk/page_615.php

UNDP,"HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994", UNDP, New York, oxford, Oxford University press, ,1994

Zidislaw Lachowski "Conventional arms Control", SIPRI Yearbook 1997, Armaments, Disarmaments and International Security, Oxford University press, 499-Oxford.1997, pp.498.

Monitor, International campaign to ban landmines, cluster munitions coalition, "Banning cluster munitions: Government policy and practice ", Mines action Canada, may 2009.

Kenki Adachi," Why Japan signed the mine ban treaty: the political dynamics behind the decision, Abstract published in Asian Survey, Vol.45, issue 3, University of California, 2005.

Ken Rutherford, " partnering against major states: implications of the mid-size states and NGO role in Banning anti personnel land mines", legal paper presented in 2001 ISA Annual conference, Southwest Missouri state university, February 17, 2001.

Kevin M. Cahill, & Abdurrahman Abby Farah," Developing Amputee programs: Lessons from Nicaragua and Somalia", in, Kevin M. Cahill," Clearing the fields: Solutions to the Global land mines Crisis", council on foreign relations, Basic book, 1995.

Amb. Martin Dahinden, "Humanitarian Demeaning at a crossroads -a farewell lecture, Geneva international humanitarian demeaning, Geneva 1 July 2004.

Maxweel A. Cameron," Global civil society and the Ottawa process: lessons form the Movement to ban Anti personnel mines", Canadian foreign policy, vol ..7.No, 1 1999

ICRC, "Cluster munitions: anew treaty to end Decades of civilians suffering ", ICRC, Geneva, ..September 2008

International Committee of the Red Cross (ICRC), Arms Availability and the Situation of Civilians in (Armed Conflicts (Geneva: ICRC, 1999.

Jozef Goldblat," the conference on disarmament at the crossroads: to the revitalize or dissolve ", the non-profilation review, summer, 2000.

Rosy Cave," Disarmament as humanitarian action? Comparing negotiations on anti personnel mines and explosive remnants of war ", Geneva forum.

Patrick McCarthy," Deconstructing disarmament: